الأمم المتحدة

A/AC.109/2009/1

الجمعية العامة

Distr.: General
11 February 2009
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن البريطانية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

أولا – معلومات أساسية ٣

ثانيا – المسائل الدستورية والسياسية والقانونية ٣

ثالثا – الميزانية ٦

رابعا – الأوضاع الاقتصادية ٦

ألف – لمحة عامة ٦

باء – الخدمات المالية ٧

جيم – السياحة ٨

دال – الزراعة ومصائد الأسماك والنقل البحري ٩

هاء – النقل والاتصالات ١٠

واو – تخطيط البناء والمشاريع العمرانية والأشغال العامة ١١

020309 020309 09-23542 (A)

خامساً – الأحوال الاجتماعية ١١
ألف – لمحة عامة ١١
باء – العمالة ١٢
جيم – التعليم والرياضة ١٣
دال – الصحة العامة. ١٤
هاء – الجريمة والأمن والسلامة العامة ١٦
سادسا – البيئة ١٧
سابعا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء. ١٨
ألف – منظومة الأمم المتحدة ١٨
باء – المنظمات الإقليمية وغيرها من الشركاء. ١٩
ثامنا – مركز الإقليم في المستقبل ١٩
ألف – موقف حكومة الإقليم. ١٩
باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة ١٩
جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة ٢٠

أولا – معلومات أساسية

١ – جزر فرجن البريطانية[١] إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وهو يقع على بعد حوالي ١٠٠ كلم إلى الشرق من بورتوريكو و ٢٥ كلم من جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية. ويمتد الإقليم على مساحة ١٥٣ كلم^{٢} تضم مجموعة من قرابة ٥٠ جزيرة وجزر صغيرة وجزر شعبية منخفضة تشكل مع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أرخبيلا موزعة فيه على مساحة في البحر تغطي ٤٤٥ ٣ كلم^{٢}. وهناك من بينها ٢٠ جزيرة غير مأهولة. وتقع العاصمة رود تاون في جزيرة تورتولا كبرى تلك الجزر. أما الجزر الرئيسية الأخرى فهي فرجن غوردا، وأنيغادا، وخوست فان دايك. وقد قدّر عدد سكان الإقليم في عام ٢٠٠٧ بقرابة ٥٠٠ ٢٧ نسمة وفي عام ٢٠٠٨ بما مجموعه ٠٠٠ ٢٨ نسمة[٢].

٢ – وكان سكان المنطقة الأصليون من أبناء شعبي الأوروواك والكاريب أول السكان المعروفين الذين استوطنوا الإقليم. وكان الهولنديون أول من أقام من الأوروبيين مستوطنة دائمة في الجزر في عام ١٦٤٨. وفي عام ١٦٦٦، سيطر المزارعون البريطانيون على الجزر وأصبح الإقليم مستعمرة بريطانية. وقد منح المزارعون الحق في إقامة حكومة مدنية، ومحاكم دستورية ومجلس نواب منتخب ومجلس تشريعي يخضع جزئيا لنظام التعيين اجتمع لأول مرة عام ١٧٧٢. وفي عام ١٨٧٢ انضمت الجزر إلى اتحاد جزر ليوارد. وفي الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، طالب سكان جزر فرجن البريطانية بمزيد من الحكم الذاتي، مما قاد إلى تحول الإقليم في عام ١٩٥٦ إلى مستعمرة ذات إدارة مستقلة.

ثانيا – المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

٣ – في عام ٢٠٠٧، اعتمدت جزر فرجن البريطانية دستورا جديدا استند في وضعه إلى مساهمات محلية (انظر A/AC.109/2008/2). وأن الأمر الدستوري لجزر فرجن البريطانية لعام ٢٠٠٧ دخل حيز النفاذ في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وحل محل الأمر الدستوري لجزر فرجن البريطانية لعام ١٩٧٦ الذي عدل عام ٢٠٠٠. وبموجب الدستور الجديد، تعين الدولة القائمة بالإدارة حاكما تسند إليه مسؤوليات تشمل الدفاع والأمن الداخلي والشؤون الخارجية والخدمة العامة وإدارة المحاكم؛ ويحتفظ الحاكم بالسلطات التشريعية التي تقتضيها

(١) المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مواد منشورة، بما فيها مواد نشرتها حكومة الإقليم، ومن مواد قدمتها إلى الأمين العام الدولة القائمة بالإدارة عملا بالمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

(٢) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

الحاجة لممارسة مسؤوليات خاصة. وفي مجالي الأمن الداخلي والشؤون الخارجية، ينص الدستور الجديد على أن يكون للحكومة الإقليمية مساهمات رسمية تتيح درجة أكبر من تقاسم تلك المسؤوليات[٢].

٤ - وينص الدستور الجديد أيضا على بدء العمل بحكومة ذات طابع وزاري، تمثل، وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، ما طرأ من زيادة في حجم الاستقلال الذاتي والمسؤوليات الملقاة على عاتق الممثلين المنتخبين ديمقراطيا. واستعيض عن المجلس التنفيذي بمجلس وزراء، واستعيض عن كبير الوزراء برئيس للوزراء، واستعيض عن المجلس التشريعي بمجلس نواب. ويتألف مجلس الوزراء من رئيس للوزراء (يعينه الحاكم من بين الأعضاء المنتخبين لمجلس النواب)، وأربعة وزراء آخرين (يعينهم الحاكم بعد استشارة رئيس الوزراء)، وعضو واحد بحكم منصبه (المدعي العام). ويحضر الحاكم اجتماعات مجلس الوزراء ويترأسها. وتضع جدول الأعمال اللجنة التوجيهية لمجلس الوزراء التي تتألف من الحاكم ورئيس الوزراء وأمين مجلس الوزراء ونائب الحاكم. ويتألف مجلس النواب من رئيس للمجلس والمدعي العام كعضو بحكم منصبه و ١٣ عضوا منتخبا (٩ أعضاء يمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية و ٤ أعضاء يمثلون الإقليم بوجه عام)[٢].

٥ - ومتحدثا بصفة خبير خلال الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ المعقودة برعاية اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في باندونغ، إندونيسيا، في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨، قام كدريك بيكرينغ الذي شارك في المفاوضات التي أجريت مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن دستور الإقليم، بعرض تحليل لعملية استعراض الدستور الداخلية التي نتج عنها اعتماد دستور جديد للإقليم في عام ٢٠٠٧. ووفقا لما ذكره المتحدث، فإن دستور عام ٢٠٠٧ مثل تقدما بالنسبة لشعب جزر فرجن البريطانية إذ أنه جسد حقوقا أساسية وأوجد توازنا جديدا في العلاقة بين حكومة الإقليم والدولة القائمة بالإدارة ومنح شعب الإقليم قدرا أكبر من الاستقلال والحكم الذاتي. ويمكن الاطلاع على النص الكامل للبيان على موقع الأمم المتحدة الشبكي المتعلق بإنهاء الاستعمار.

٦ - وتوجد أربعة أحزاب سياسية في الإقليم وهي: حزب جزر فرجن الذي أسس في عام ١٩٧١؛ وحزب المتحدين الذي أسس في عام ١٩٦٦؛ وحركة المواطنين المهتمين، التي أسست في عام ١٩٩٤ خلفا لحركة الشعب المستقل؛ والحزب الوطني الديمقراطي الذي أسس في عام ١٩٩٨. ويجب إجراء انتخابات عامة مرة كل أربع سنوات على الأقل. ويُنتخب المرشحون بالأغلبية البسيطة.

٧ - ويجب ألا يقل عمر الناخبين عن ١٨ سنة وأن تنطبق عليهم صفة ''ابن الإقليم''. ويقدر أن زهاء ٤٥ في المائة من السكان يحملون هذه الصفة التي تمنح لصاحبها الحق في العمل دون رخصة والحق في التصويت. ومن الناحية العملية، لا يحق لشخص أن يتقدم بطلب الحصول على الإقامة الدائمة إلا بعد أن يكون قد عاش وأقام بصفة دائمة في الإقليم لمدة عشرين سنة. وبعد حصول الشخص على الإقامة الدائمة يمكن له أن يتقدم بطلب الحصول على صفة ''ابن الإقليم''[٣]. وكان قانون الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ قد منح الحق في الجنسية البريطانية كاملة لجميع سكان تلك الأقاليم. وحسب وسائط الإعلام، منحت حكومة الإقليم في عام ٢٠٠٨ تصاريح إقامة في جزر فرجن البريطانية لـ ٢٨ مواطنا من مونتيسيرات. وكانت تلك المرة الأولى التي يمنح فيها مواطنون من مونتيسيرات تصاريح إقامة. بالإضافة إلى ذلك، أعربت الحكومة عن استعدادها للنظر في عموم الطلبات المتراكمة للحصول على وضع المقيم[٤].

٨ - وفي الانتخابات العامة الأخيرة التي أجريت في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧، فاز حزب جزر فرجن بعشرة مقاعد من أصل ١٣ مقعدا في مجلس النواب، وقام لاحقا بتشكيل الحكومة، وتولى رالف ت. أونيل منصب رئيس الوزراء. ومن المقرر عقد الانتخابات العامة المقبلة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٩ - وتولى حاكم جزر فرجن البريطانية، ديفيد بيري، مهامّ منصبه في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

١٠ - ويتألف القانون الساري في جزر فرجن البريطانية من القانون العام لإنكلترا، والتشريعات التي تُسن محليا، والتشريعات المتعلقة بالمستعمرات. أما العدالة، فتقيمها المحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي ويوجد مقرها في سانت لوسيا. وتتألف هذه المحكمة من قسمين: محكمة العدل العليا ومحكمة الاستئناف. ويوجد قاضيان مقيمان من قضاة المحكمة العليا، ومحكمة استئناف زائرة تتألف من رئيس المحكمة وقاضيين من قضاة الاستئناف وتعقد جلساتها مرتين في السنة في الإقليم. وهناك أيضا محكمة صلح تبتّ في قضايا مدنية وجنائية محددة، ومحكمة أحداث، ومحكمة ذات اختصاص جزئي. ومجلس الملكة الخاص للمملكة المتحدة هو محكمة الاستئناف النهائية. وفي سياق استعراض تم إجراؤه، أكدت الدولة القائمة

(٣) انظر http://www.publications.parliament.uk/pa/cm200708/cmselect/cmfaff/uc147-i/uc14702.htm.

(٤) انظر www.carbbeannetnews.com، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

بالإدارة من جديد أن أحكام وشروط عمل رؤساء المحاكم مسألة تبت فيها منظمة دول شرق البحر الكاريبي وليس المملكة المتحدة[٥].

١١ - ويجري تشييد مبنى لمحكمة تجارية جديدة من المتوقع إنجازه بحلول أيار/مايو ٢٠٠٩. وستغطي المحكمة التجارية أساسا الولايات القضائية لمنطقة شرق البحر الكاريبي، بما في ذلك أنغيلا وجزر فرجن البريطانية ومونتيسيرات[٦].

ثالثا - الميزانية

١٢ - بلغت النفقات التقديرية للإقليم في عام ٢٠٠٨ حوالي ٢٤٧ مليون دولار في حين بلغت الإيرادات التقديرية حوالي ٢٨٥ مليون دولار وسُجل فائض تقديري بقيمة ٣٨ مليون دولار[٧]. ولا تزال حكومة الإقليم هي الجهة المشرفة المسؤولة عن مالية القطاع العام، وهو ما يمر أولا عبر تغطية النفقات الرأسمالية من الفوائض التشغيلية، حيثما كان ذلك ممكنا، وكذلك مواصلة الامتثال لمبادئ الاقتراض التوجيهية المتفق عليها مع حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية[٢].

١٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وقّعت المملكة المتحدة وجزر فرجن البريطانية اتفاقا ضريبيا ينطوي على ترتيبات لتبادل المعلومات الضريبية وتفادي فوضى ضريبة مزدوجة على الأفراد[٨].

رابعا - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٤ - يعتمد اقتصاد جزر فرجن البريطانية إلى حد بعيد على الخدمات المالية الخارجية التي تسهم بحوالى نصف الناتج المحلي الإجمالي، وعلى السياحة. ودولار الولايات المتحدة هو العملة الرسمية فيها منذ عام ١٩٥٩.

---

(٥) انظر التقرير السابع للجنة الشؤون الخارجية عن دورتها المعنية بأقاليم ما وراء البحار المعقودة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨؛ رد وزير الخارجية وشؤون الكمنولث، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، متاح على الموقع www.fco.gov.uk.

(٦) انظر MEVA News من AL-Bawaba via COMTEX News Network.

(٧) انظر http://www.businessbvvi.com، بيان عن ميزانية عام ٢٠٠٨.

(٨) انظر http://www.fco.gov.uk؛ www.tax-news.com.

١٥ - وفي عام ٢٠٠٧، قُدِّر الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ ١,١ بليون دولار، مما يمثل زيادة تقدّر نسبتها بـ ٩,٥ في المائة مقارنة بناتج عام ٢٠٠٦. وقُدِّر الناتج المحلي الإجمالي للفرد عام ٢٠٠٧ بمبلغ ٥٠٠ ٤١ دولار[٧].

١٦ - والشركاء التجاريون الرئيسيون للإقليم هم، كما أفيد في تقارير سابقة، الولايات المتحدة الأمريكية وبورتوريكو والبلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية والمملكة المتحدة. وتتكون الواردات في معظمها من الأغذية والآلات والوقود[٢].

١٧ - وأشار رئيس الوزراء في ملاحظات عن الأزمة المالية العالمية الحالية قدمها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، إلى أنّ حكومة الإقليم مدركة للنتائج المحتملة للأزمة، التي قد تؤثر في اقتصاد الإقليم على المدى الطويل[٤]. وفي هذه الأثناء، تتخذ الحكومة خطوات لمساعدة المقيمين في الإقليم في ضوء ركود الاقتصاد العالمي وعدم استقراره. فهي تعتمد على سبيل المثال تدابير لتخفيض الضريبة الإضافية على الوقود لاستخدام الكهرباء وتشجع استخدام مصادر بديلة للطاقة[٤].

باء - الخدمات المالية

١٨ - يمثل قطاع الخدمات المالية حوالى ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم[٤]. وتعمل لجنة الخدمات المالية منذ إنشائها في عام ٢٠٠٢ كسلطة تنظيمية مستقلة مسؤولة عن تنظيم جميع الخدمات المالية في جزر فرجن البريطانية وانطلاقا منها ومراقبتها والتفتيش المتصل بها (انظر A/AC.109/2008/2). وكان قانون عام ٢٠٠٦ للشركات التجارية لجزر فرجن البريطانية قد ساعد في وضع هذه الجزر في مركز الريادة في مجال تسجيل الشركات من جميع أنحاء العالم. وتواصل لجنة الخدمات المالية، من خلال سجل شؤون الشركات، العمل كمصدر من أهم مصادر توليد الإيرادات في الإقليم. ويتبع المركز المالي الدولي لوزارة المالية وهو الهيئة المكلفة بتسويق قطاع الخدمات المالية في الإقليم والترويج له. وتتولى وكالة التحقيقات المالية التي أنشئت عام ٢٠٠٤ التحقيق في الجرائم المالية[٤]. وفي عام ٢٠٠٧، كان هناك ٠٢٢ ٧٧ شركة جديدة مسجلة في الإقليم[٩].

١٩ - وفي عام ٢٠٠٨، شاركت جزر فرجن البريطانية في أعمال التحقيق التي تجريها اللجنة المصغرة المعنية بالخزينة التابعة لبرلمان المملكة المتحدة بشأن المراكز المالية الخارجية والمراكز المقارنة ذات الصلة بين الأقاليم والامتثال للمعايير الدولية السارية. وأشار المركز المالي الدولي إلى أنّ الإقليم معروف على نطاق واسع بتطبيقه نظاما صارما لمراقبة الخدمات

(٩) انظر http://www.bvifsc.vg, Financial Service Commission, Statistical Bulletin. ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨.

المالية وبأنّ لديه نظاما راسخا للتعاون الدولي تعترف به آليات دولية مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وصندوق النقد الدولي. واستنادا إلى المكتب الوطني لمراجعة الحسابات بالمملكة المتحدة، أظهرت جزر فرجن البريطانية أنها قادرة على تطبيق أنظمة رفيعة المستوى في سياق تطورها وتقدمها[٤].

٢٠ - وأوصت لجنة الشؤون الخارجية، التي زارت الإقليم في آذار/مارس ٢٠٠٨، في التقرير الذي أصدرته في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨، بأن يشجع مكتب الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث جزر فرجن البريطانية وغيرها على مواصلة إحراز تقدم في مجال تحسين النظم المالية، بخاصة ما يتعلق منها بالترتيبات المعتمدة للتحقيق في حالات غسل الأموال[١٠].

جيم - السياحة

٢١ - ما زالت السياحة تشكل إحدى الدعائم الرئيسية التي يقوم عليها اقتصاد الإقليم وثاني أهم مصدر للإيرادات فيه[٤]. ووفقا للسلطة القائمة بالإدارة، مثلت السياحة في عام ٢٠٠٨ ما نسبته ٣٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وعمل في قطاع السياحة بشكل مباشر شخص من كل ثلاثة أشخاص في جزر فرجن البريطانية. وفي عام ٢٠٠٧، وصل عدد الأشخاص الذين زاروا هذه الجزر إلى ٧١١ ٩٥٢ شخصا. وقُدر عدد الوافدين إليها، من جميع الفئات، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بـ ٩١٥ ٦٠٤ شخصا[٢]. وفي عام ٢٠٠٨، عملت حكومة الإقليم لضمان احتفاظ قطاع السياحة بمكانته الريادية كوجهة تجارية متخصصة راقية ومتنوعة، مع صون الاستدامة البيئية والتوازن الاجتماعي والثقافي في الوقت نفسه[٤].

٢٢ - وكما أفيد في تقارير سابقة، هناك عدة مشاريع جارية لتطوير السياحة الرفيعة المستوى، إذ إن من المعتزم زيادة غرف الفنادق في السنوات الست القادمة بما يربو على ١ ٠٠٠ غرفة. وفي الوقت نفسه، يواصل مكتب السياحة لجزر فرجن البريطانية بذل جهوده لتحسين المعايير بالاستعانة ببرامج تدريب تركز على خدمة الزبائن فضلا عن مبادرة لتحسين المعايير الأساسية للتخطيط العمراني لمرافق الإسكان[٢] وفي هذا السياق، عُقد في آب/أغسطس ٢٠٠٨ اجتماع التخطيط الاستراتيجي للسياحة كـ ''سوق لحقل السياحة''، مما منح الجهات العاملة فيه فرصة الالتقاء مع أفرقة ومسؤولين ميدانيين لبحث احتياجات هذا

(١٠) انظر http://www.publications.parliament.uk/؛ www.imf.org.

الحقل والمبادرات المتعلقة به لموسم الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وأتاح لمجلس السياحة مجالا لحفز الأفكار بشأن خطط العمل الخاصة بالإقليم[١١].

٢٣ - وفي عام ٢٠٠٨، انضم الإقليم إلى الرابطة الدولية للاتحادات الرياضية. وأنشأت حكومة الإقليم مجمعا رياضيا كلف ملايين الدولارات من المتوقع أن يمهد السبيل لتحويل جزر فرجن البريطانية إلى وجهة هامة للسياحة الرياضية. وأشار رئيس الوزراء في بيانه عن ميزانية عام ٢٠٠٨ إلى أن المجمع سيُستخدم لتطوير قدرات رياضيي الإقليم والمنطقة. علاوة على ذلك، ذكر أن حكومة الإقليم ستركز على تطوير منتجات سياحية متوائمة مع البيئة. وشدد على أنه سيتم إعداد دراسات بشأن الآثار الاجتماعية والثقافية التي يخلفها في حقل السياحة أي شكل من أشكال التطوير وذلك قبل إجرائه[٧].

دال - الزراعة ومصائد الأسماك والنقل البحري

٢٤ - لا تزال نسبة إسهام الزراعة وصيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي تمثل أقل من ١ في المائة، ومعظم الاحتياجات الغذائية يتم سدها عن طريق الاستيراد. وتبلغ المساحات المزروعة قرابة الـ ٨٠٠ هكتار وهناك ٠٠٠ ٤ هكتار من المراعي. والفواكه والخضار هي المحاصيل الرئيسية وهي موجهة للاستهلاك المحلي وللتصدير إلى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة[٢].

٢٥ - ولا تزال وزارة الزراعة في حكومة الإقليم تركز على عدة مبادرات، بما في ذلك تقديم إعانات دعم للمزارعين، مع إيلاء اهتمام خاص لقطاع تربية الخنازير. وتشمل المبادرات الأخرى تحسين سلالات المواشي ودعم البرنامج الجاري لمساعدة المزارعين، وهو البرنامج الذي تقدم من خلاله المساعدة لهم عن طريق تزويدهم بالمواد الزراعية وتسويق المحاصيل[٢]. وعلى سبيل المثال، دعمت ميزانية عام ٢٠٠٨ التنمية الزراعية عن طريق توفير المساعدة المالية والتقنية للمزارعين المحليين، بخاصة عبر اتخاذ مبادرات تتعلق بالدفيئة مع شركاء من القطاع الخاص. وفي إطار مبادرة التنمية الزراعية، استُخدمت أحدث أشكال التكنولوجيا لإنتاج الأزهار والفواكه والخضار بكميات يُتوقَّع أن تقلص تعويل الإقليم على الأسواق الخارجية وتحسّن أمنه الغذائي[٧].

٢٦ - أما صيد الأسماك في جزر فرجن البريطانية فيحكمه قانون عام ١٩٩٧ لمصائد الأسماك وأنظمة عام ٢٠٠٣ لمصائد الأسماك. وهو يغطي احتياجات السوق المحلية في المقام الأول. وهناك نوعان أساسيان صغيرا الحجم من مصائد الأسماك في الإقليم، أحدهما لأغراض تجارية، والآخر للترفيه.

---

(١١) انظر www.bviplatinum.com.

٢٧ - وفي عام ٢٠٠٨، بوشر برنامج لإنشاء مجمّع مخصص لقطاع صيد الأسماك في الإقليم ليُكفل لسكان الإقليم إمكانية شراء الأسماك وغيرها من ثمار البحر محليا على مدار السنة. وفي إطار هذا البرنامج، تستعرض حكومة الإقليم جدول الرسوم المفروضة على المنتجات في هذا المجمّع[٧].

هاء - النقل والاتصالات

٢٨ - لجزر فرجن البريطانية شبكة من الطرقات المعبدة طولها أكثر من ٢٠٠ كلم. وهناك سفن شحن تتجه مباشرة إليها انطلاقا من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا. ويوجد في رود تاون مرفأ أنشئ في منطقة عميقة المياه. وهناك عبّارات تقدم خدمات للنقل المنتظم بين ترتولا وبعض الجزر الأخرى وسان توماس في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة[٢].

٢٩ - واستنادا إلى ما أفادت به حكومة الإقليم، احتاجت الموانئ إلى تحسينات شتى عام ٢٠٠٨. وبهذا الصدد، تعتزم هيئة الموانئ في جزر فرجن البريطانية مباشرة برنامج كبير للتطوير سيشمل موانئ فرجن غوردا وويست إند وبورت بورسيل. بالإضافة إلى ذلك، تعتزم الهيئة توسيع الرصيف المخصص لسفن السياحة البحرية من أجل استقبال السفن الكبيرة الحجم، وبناء رصيف لمراكب النقل تشتد الحاجة إليه على الجهة الشمالية الشرقية من الرصيف المخصص لسفن السياحة البحرية. ويُتوقَّع للرصيف المخصص لمراكب النقل أن يخفف حدة الاحتقان في مرفأ رود تاون عندما تكون السفن راسية[٧].

٣٠ - وتوجد في جزر فرجن البريطانية ثلاثة مطارات دولية تسيّر رحلات منها وإليها حوالى ١٥ شركة طيران[٢]. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وقّعت حكومة الإقليم عقدا مع شركة خاصة لتوسيع مطار جزيرة فرجن غوردا وتحديثه. ولجأت الحكومة أول مرة إلى خدمات الشركة نفسها في الفترة الممتدة بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٣ لإعداد دراسة جدوى تتصل بتحسين المطار في فرجن غوردا. ويجري بناء المطار وفقا للمعايير الدولية من أجل تحسين البنى التحتية في الإقليم.

٣١ - وفي إطار سياسة جديدة ستعتمد بشأن المركبات الآلية، سيجري رسميا تسجيل السيارات المخصصة للجولات السياحية وحافلات نقل الركاب وسيارات الليموزين. وتشكل هذه السياسة جزءا من الجهود التي بذلتها حكومة الإقليم عام ٢٠٠٨ لتوفير خدمات في مجالي وسائل النقل والبنى التحتية، تكون مأمونة وفعالة ومنخفضة الكلفة من أجل تحسين الحياة المجتمعية وتحفيز النمو الاقتصادي داخل الإقليم[٤].

واو – تخطيط البناء والمشاريع العمرانية والأشغال العامة

٣٢ – التخطيط العمراني في جزر فرجن البريطانية يحكمه قانون التخطيط العمراني لعام ٢٠٠٤، الذي يقتضي الحصول على موافقة هيئة التخطيط العمراني على كل المشاريع العمرانية في الإقليم. وفي عام ٢٠٠٨، أصدرت هذه الهيئة ٨٠ إشعارا بشأن عدم الامتثال لهذا القانون، ورفعت أربع قضايا من هذا النوع أمام المحكمة. وإضافة إلى ذلك، تم البتّ في ٣٦٣ طلبا لمشاريع عمرانية، و ١٠٢ طلب لإجراء تقسيمات للأراضي ونحو ٣٢ طلبا آخر. ومن المتوقع أن يتم تنقيح وتحديث خطة الإقليم التي تحدد أوجه أنشطة استخدام الأراضي وتحدد المناطق التي لا عمران فيها، وذلك لتغطية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٨[٢].

٣٣ – وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، استضافت حكومة الإقليم بمناسبة اليوم العالمي لتخطيط المدن مؤتمرا عن الخطة الوطنية العمرانية واستدامتها. وبهذه المناسبة، اعتبر رئيس الوزراء الخطة المتعلقة بالإقليم إحدى الوسائل الشديدة الأهمية لتوجيه المشاريع العمرانية في جزر فرجن البريطانية، مشيرا إلى أن قانون التخطيط العمراني يقتضي الحصول على موافقة هيئة التخطيط على كل المشاريع العمرانية، سواء كانت عامة أو خاصة، بما فيها الطرقات التي تشقها شركات المقاولة الخاصة[٤].

٣٤ – وإن لإدارة المياه والمجاري في الإقليم قرابة ٠٠٠ ٨ زبون تزودهم بالمياه من ١٠ خزانات قيد الاستخدام و ٨ محطات لتحلية المياه. وتملك هذه المحطات ثلاثُ شركات خاصة تشتري منها الحكومة المياه.

٣٥ – وتم في خطاب العرش الذي أُلقي في عام ٢٠٠٨ أمام مجلس النواب عرض البرنامج التشريعي في الإقليم لعام ٢٠٠٩، فأشير فيه إلى أنه ستصاغ تشريعات جديدة وستُدخل تعديلات على بعض التشريعات السارية حاليا المتعلقة بالطيران والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية بغية تطوير شبكات البنى التحتية الحيوية في الإقليم وتحسينها[٤].

خامساً – الأحوال الاجتماعية

ألف – لمحة عامة

٣٦ – تُقدم المساعدة المالية لمن يحتاجون إليها عن طريق مجلس الضمان الاجتماعي، وهو هيئة تنظيمية تابعة لوزارة المالية (انظر A/AC.109/2008/2). ويغطي المجلس الاستحقاقات في حالات المرض، واستحقاقات الأمومة، فضلاً عن المعاشات التقاعدية. وتُقدم إدارة التنمية الاجتماعية أيضاً المنح وغيرها من أنواع المساعدة للأشخاص المحتاجين إلى المساعدة عن طريق لجنة المساعدة العامة. وهي لجنة مكونة من تسعة أعضاء تُعينهم الحكومة. وتشمل

البرامج الأخرى التي تديرها إدارة التنمية الاجتماعية توفير الخدمات للمسنين والمعوقين، والأسر والأطفال، وبرنامج دار رعاية الأطفال ''رينبو''، وتقديم المساعدة الاجتماعية والقانونية، والتنمية المجتمعية[٢].

٣٧ - وقد قررت حكومة الإقليم في عام ٢٠٠٨ زيادة استحقاقات الضمان الاجتماعي، بما في ذلك استحقاقات أصحاب المعاشات التقاعدية، وأمهات الأطفال حديثي الولادة بدءاً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتشمل هذه الاستحقاقات، على نحو ما ورد في التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الاكتواري التاسع لصندوق الضمان الاجتماعي، زيادة منحة مراسم الدفن ومنحة الأمومة بنسبة ٥٠ في المائة، وتخفيض المدة المؤهلة للحصول على استحقاقات المعاشات التقاعدية في حالة العجز والمعاشات التقاعدية للباقين على قيد الحياة، وزيادة المعاشات التقاعدية عند الحد الأدنى لسن التقاعد بنسبة ٢٥ في المائة[٤].

٣٨ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، اختتمت مؤخراً اللجنة الوطنية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في الإقليم، وهي وحدة تابعة لوزارة التعليم، حلقة عمل ناجحة وعملية معنية بتخفيف حدة الفقر بين الشباب عن طريق السياحة والتراث. وقد تعلم بفضل هذه الحلقة بعض الشباب من المحرومين والعاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٥ سنة بعض المهارات الأساسية الحياتية، وحماية التراث الثقافي والطبيعي وكيفية تجنب المخدرات والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز[٢].

باء - العمالة

٣٩ - تعمل معظم القوة العاملة البالغ قوامها ١٧ ٨٠٠ عامل (٢٠٠٧) في القطاع الحكومي وقطاعي السياحة والتشييد. ووفقا لما أعلنته الوحدة الحكومية للتخطيط الإنمائي، بلغت نسبة البطالة في عام ٢٠٠٧ في جزر فرجن البريطانية ٣,٦ في المائة[١٢].

٤٠ - وذكرت وسائط الإعلام أن وزارة الموارد الطبيعية والعمل في حكومة الإقليم أصدرت في عام ٢٠٠٨ مبادئ توجيهية تحكم حالات الاستثناء من الحصول على تصريح عمل استناداً إلى الالتحاق بالنظام الدراسي أو الزواج من أحد ''أبناء الإقليم'' لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو الإقامة في إقليم جزر فرجن لمدة ٢٠ سنة أو أكثر مع ثبوت حسن السيرة والسلوك[٤].

(١٢) انظر http://www.photius.com/rankings/economy/unemployment_rate_2007_0.html.

جيم – التعليم والرياضة

٤١ – التعليم في جزر فرجن البريطانية مجاني وإلزامي لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و ١٦ عاما (انظر A/AC.109/2008/2). وتُوجد في الإقليم مدارس ابتدائية حكومية ومدارس ابتدائية خاصة، موزعة بين تورتولا وأنيغادا وفرجن غوردا وخوست فان دايك. والتعليم الثانوي، المستوى (ألف) (من سن ١٢ إلى ١٦ سنة) مجاني أيضا. وتُوجد مدارس ثانوية خاصة وعامة على حد سواء. وتوفر كلية التعليم العالي في براكيتا باي، أي كلية هـ. لافييتي ستاوت، وهي كلية تعليم عالي شاملة لعدة اختصاصات، برامج بدرجات معادلة للتعليم الجامعي، وبرامج تدريب تقني/مهني وتعليم مستمر الكبار[١٣].

٤٢ – ولا يزال العمل جار في إطار المشروع الوطني للمناهج الدراسية بهدف تحديث النظام التعليمي. وما برحت المعايير التي اُستحدثت في إطار المشروع في مجال آداب اللغات ومجال الرياضيات تدرج في المناهج الدراسية لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وهي المناهج الدراسية التي تستخدمها المدارس في الإقليم. ومن المتوقع أن تبدأ المدارس في استخدام الشكل الجديد من المناهج في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩[٢].

٤٣ – وأعلنت حكومة الإقليم في عام ٢٠٠٨ أن اليونسكو أبلغتها بموافقتها على تمويل برنامج لتنفيذ أنشطة في مجال محو الأمية في المدارس الابتدائية في إطار برنامج المشاركة الذي تنفذه اليونسكو. وستشترك في تنسيق المشروع كل من اللجنة الوطنية لليونسكو في جزر فرجن البريطانية وإدارة التعليم. علاوة على ذلك، تشرع حكومة الإقليم في تنفيذ سياسة جديدة للعام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بدءاً بالمدارس الابتدائية الحكومية حيث يؤدي جميع التلاميذ واجب المطالعة في جميع الفصول الدراسية لمدة ساعة واحدة على الأقل كل يوم[١٤].

٤٤ – علاوة على ذلك حسنت الحكومة نظام المعلومات المتعلقة بالطلاب باستخدام النظام الإلكتروني للمتابعة الدراسية (Power School System) في مدارس الإقليم. ويمكن الوصول إلى النظام عن طريق الإنترنت، وهو يساعد المدرسين والآباء والإداريين على رصد تقدم التلاميذ على الصعيدين الأكاديمي والاجتماعي على حد سواء من حيث التغيب عن المدرسة بدون إذن والتأخير وعدم حضور الحصص. ويمكن للتلاميذ والآباء متابعة أداء التلاميذ والتحقق من واجباتهم المدرسية وإجراء المناقشات عبر الإنترنت مع المدرسين. ولضمان تأدية البرنامج لوظائفه بكفاءة يحصل كل مدرس على حاسوب محمول[٢].

---

(١٣) انظر www.hlscc.edu.vg.

(١٤) انظر www.bviplatinum.com.

٤٥ - وتعمل إدارة شؤون الشباب والرياضة مع المنظمات الرياضية لتعزيز قدراتها في مجالات الإدارة ورعاية المناسبات وجمع الأموال والتواصل الدولي والنهوض بمستوى الرياضيين. ومن الإنجازات الكبيرة التي حققتها الإدارة إعداد مشروع سياسة عامة للرياضة ومشروع سياسة عامة للشباب. ولا تزال السياسة العامة في مجال الرياضة قيد البلورة على يد خبير استشاري في مجال الرياضة. علاوة على ذلك، تعمل حكومة الإقليم على تحسين كل المرافق الترفيهية الرئيسية في الإقليم لضمان توفير مرافق كافية للشباب في الإقليم للمحافظة على لياقتهم البدنية وصحتهم[٢].

دال - الصحة العامة

٤٦ - أُنشئت في عام ٢٠٠٥، بعد سن قانون جزر فرجن البريطانية للخدمات الصحية، هيئة الخدمات الصحية في الإقليم وهي هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية لإدارة عملية تقديم جميع خدمات الرعاية الصحية العامة بالنيابة عن وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية. ووفقا لما أعلنته الدولة القائمة بالإدارة، ما زالت حكومة الإقليم هي الممول الرئيسي للهيئة. وفي نفس الوقت، تسعى هيئة الخدمات الصحية في جزر فرجن البريطانية سعياً حثيثاً لزيادة إدرار إيراداتها وتحسين عملية جمعها لتيسير الانتقال من مرحلة الاعتماد الكلي تقريباً على التمويل الحكومي إلى مرحلة الأداء كهيئة مستقلة لا تتلقى أموالاً عامة أو تتلقى قدراً محدوداً من هذه الأموال. ووفقاً لقانون الصحة العامة لعام ١٩٧٧، وهو الإطار القانوني لحماية صحة السكان وتحسينها، تُقدم خدمات الصحة العامة مجاناً في مراكز الخدمة لبعض المجموعات مثل تلاميذ المدارس المتفرغين تماماً للدراسة، والأمهات المرضعات والمسنين والمرضى العقليين والعاملين في المجال الصحي ورجال الإطفاء، والشرطة والمساجين وضباط السجون[٢].

٤٧ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يوجد مستشفى عام واحد سعته ٤٤ سريراً، وهو مستشفى بيبلز، ويُوجد مستشفى خاص سعته ٨ أسرة، عيادة بوغنفيليبا. ويُوجد المستشفيان في رود تاون. ويقدم مستشفى بيبلز خدمات طبية عامة وبعض الخدمات المتخصصة. ويمكن الحصول على خدمات رعاية طبية ذات مستوى أعلى في مؤسسات بورتو ريكو، وجزر كاريبية أخرى والمملكة المتحدة.

٤٨ - ويبلغ العدد الكلي للأطباء المسجلين لممارسة مهنة الطب في جزر فرجن البريطانية ٨٤ طبيباً. ومن بين هؤلاء يبلغ عدد الأطباء الذين يمارسون المهنة فعلياً ٥٥ طبيباً يعمل منهم ٣٥ طبيباً في القطاع العام و ٢٠ طبيباً في القطاع الخاص. ويُوجد ١٠ أطباء أسنان مسجلين لممارسة المهنة في جزر فرجن البريطانية، يعمل اثنان منهم في القطاع العام وثمانية في القطاع

الخاص. ويبلغ العدد الكلي للممرضات المسجلات في مجلس الإقليم للممرضات والقابلات والممرضات المساعدات ١٦٢ ممرضة. ومن ذلك العدد، يبلغ عدد القابلات/الممرضات المسجلات ٤٨، وعدد الممرضات المسجلات ٨٢ وعدد الممرضات المساعدات ٣٢. ولا يزال استقدام العاملين في المجال الصحي والاحتفاظ بهم يشكلان تحدياً كبيراً. ولا تُوجد في الإقليم مرافق لتدريب المهنيين العاملين في مجال الرعاية الصحية. وبدلاً من ذلك، يتم تدريب هؤلاء العاملين بصورة عامة في مؤسسات التدريب الإقليمية، أو في الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة المتحدة[٢].

٤٩ - ويجري تحسين خدمات الرعاية الصحية بصورة مستمرة مع التركيز على نهج توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية. وتُقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية في ١٢ مركزاً صحياً وعيادة ومركزاً صحياً فرعياً منتشرة في الجزر الأربع الأكثر كثافة سكانية. وتقدم العيادات مجموعة من الخدمات تشمل الرعاية الصحية للأمهات والأطفال، ورعاية المسنين، والخدمات المتخصصة في مجال الأمراض المزمنة والخدمات الخاصة بعلاج الأمراض الشائعة، وتقديم المشورة في مجال التغذية والخدمات الصحية المدرسية[٢].

٥٠ - وبدأ العمل في تشييد مستشفى بيبلز الجديد في آذار/مارس ٢٠٠٥، ومن المتوقع أن تكتمل مرحلة التشييد في منتصف عام ٢٠٠٩. وتبلغ مساحة المرفق الجديد ٠٠٠ ١٥١ قدم مربع ويتكون من مبنى من ستة طوابق ويسع ١٠٨ أسرة، فضلاً عن هيكل مبنى لانجازه في المستقبل[٢].

٥١ - ومن المزمع أن تُنقح في عام ٢٠٠٩ الخطة الشاملة لإدارة الطوارئ في قطاع الصحة التي وضعت في عام ٢٠٠٠ مع مراعاة الدروس المستفادة من عمليات التدريب بالمحاكاة التي تُنظم سنوياً لاختبار الخطة واستكمالها. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تكتمل خطة التأهب لمكافحة وباء الأنفلونزا في عام ٢٠٠٩[٢].

٥٢ - وفيما يتعلق بحالة انتشار الأمراض في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ذكرت الدولة القائمة بالإدارة أنه تم الإبلاغ عن ٩٢ حالة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووفاة اثنين وثلاثين مصابين بمرض الإيدز. وأضافت أيضاً أن ٥٤ شخصاً ممن يعيشون في جزر فرجن البريطانية مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ويتلقون العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية وتتراوح أعمارهم بين ١٩ و ٦٨ سنة. ويتلقى ٢٣ شخصاً من بين هؤلاء المصابين العلاج في الإقليم، بينما يتلقى ٣١ شخصاً العلاج في الخارج. ورغم أن العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية لا يُقدم مجاناً، فإنه متوفر بقدر أكبر في الوقت الحالي للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبتكاليف يمكن تحملها مقارنة بما كان

الوضع عليه من قبل. وتسهم الأمراض المزمنة غير المعدية مثل مرض السكر وارتفاع ضغط الدم بقدر كبير في ارتفاع معدلات اعتلال ووفيات البالغين[٢].

٥٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أفادت المعلومات عن البرنامج التشريعي للإقليم لعام ٢٠٠٩ أنه سيتم اتخاذ خطوات للتصديق على التشريع الخاص بالخدمات الصيدلية لحماية السكان من الأدوية المزيفة والأخطاء في ممارسة المهنة[٤].

هاء - الجريمة والأمن والسلامة العامة

٥٤ - في مطلع القرن الحادي والعشرين أصبحت زيادة معدلات الجريمة في الإقليم مصدراً للقلق (انظر A/AC.109/2008/2). وما برحت حكومة الإقليم تعالج المشكلة تدريجياً بعدة سبل تشمل الدعم المقدم من قوات الشرطة الملكية في جزر فرجن. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، عقد الحاكم ورئيس الوزراء مؤتمراً مشتركا صحفياً شددا فيه على ضرورة تنظيم حملة مجتمعية لمحاربة الجريمة لكفالة سلامة المجتمع وأمنه. وأُبلغت وسائط الإعلام أن خمسة من ضباط الشرطة (من مجموع سبعة أفراد حسب ما كان مقرراً) تم توظيفهم للعمل في مجالات تخصصية قد وصلوا إلى الإقليم من المملكة المتحدة. ويقول الحاكم أن الضباط سيعملون جنباً إلى جنب مع نظرائهم المحليين للمساعدة في تعزيز مهارات وقدرات هؤلاء النظراء في مجالات عديدة تشمل التحقيق في مسرح الجريمة، وأنشطة الشرطة البحرية والعمليات السرية والتحقيقات في جرائم القتل[٤].

٥٥ - ووفقاً لما أوردته وسائط الإعلام، عملت جزر فرجن البريطانية في عام ٢٠٠٨، بالتعاون مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي، وهي منظمة تضم ٣٠ دولة من دول حوض البحر الكاريبي وافقت على تنفيذ تدابير مضادة مشتركة لمعالجة مشكلة جرائم غسل الأموال، مما يثبت الالتزام المستمر للإقليم بتعزيز نظام قانوني وتنظيمي دولي سليم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وسلط تقرير فرقة العمل الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ الضوء على الجهود المبذولة في الإقليم منذ التقييم المشترك الأخير الذي أنجزته فرقة العمل في الإقليم في عام ٢٠٠٢ للتأكد من امتثال للمبادئ المعتمدة لمكافحة غسل الأموال/محاربة تمويل الإرهاب والتزام الإقليم بوضع معايير خاصة بالمسائل القانونية، وإنفاذ القانون، والمسائل التنظيمية ومسائل التعاون الدولي[١٥].

٥٦ - وحدد خطاب العرش الذي أدلي به في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ أمام مجلس النواب البرنامج التشريعي لحكومة الإقليم للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مع الإشارة إلى أن البرنامج

(١٥) انظر www.caribbeannetnews.com، www.cfatf.org.

سيركز على تعزيز نظام العدالة الجنائية وسيسن قانون حماية العدالة لتشجيع الشهود ليصبحوا أكثر استعداداً للإدلاء بشهاداتهم في القضايا الجنائية. وكان قانون الشرطة لعام ١٩٨٦ قيد الاستعراض[٤]. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لا يزال قانون الإفراج المشروط عن السجناء لعام ٢٠٠٩ قيد المناقشة توطئة لتقديمه للحكومة ومجلس النواب للموافقة عليه[٢].

سادسا – البيئة

٥٧ – انضمت جزر فرجن البريطانية لعدة اتفاقات بيئية عالمية متعددة الأطراف (انظر A/AC.109/2008/2)، بما في ذلك اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة. وجرى إدماج أحكام اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض في التشريعات التمكينية التطبيقية المحلية.

٥٨ – وقد اضطلعت جزر فرجن البريطانية والأقاليم الأخرى الخاضعة لإدارة المملكة المتحدة في منطقة البحر الكاريبي خلال عام ٢٠٠٨ بعملية وضع استراتيجية للمساعدة في تقليل الآثار الضارة لتغير المناخ. وشملت مجالات التركيز دراسات عن أثر تغير المناخ وتقييمات لسرعة التأثر، ووضع استراتيجيات وطنية وقطاعية للتكيف، وتقديم الدعم للتعليم العام، والتوعية وإدارة المشاريع الوطنية. وقد تم الاضطلاع بالعملية بالاقتران بمشروع تقوم به الجماعة الكاريبية والاتحاد الأوروبي من أجل وضع استراتيجيات لمواجهة تغير المناخ والخسائر التي تلحق بالتنوع البيولوجي[١٦]. وفي هذا الشأن، استضافت جزر فرجن البريطانية،في آب /أغسطس ٢٠٠٨حلقة عمل تدريبية عن تغير المناخ بالتعاون مع مركز الجماعة الكاريبية لتغير المناخ. وكان الهدف من حلقة العمل التي عنيت بمنهجية تقييم سرعة التأثر والقدرات فيما يتعلق بتغير المناخ هو تدريب فريق متعدد الاختصاصات من أنغيلا وجزر كايمان ومونتيسيرات وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية على تقييم سرعة تأثر قطاع السياحة بتغير المناخ[٤]. ووافقت حكومة الإقليم، في سياق اجتماع المجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار الذي عقد في لندن يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٨، على العمل مع حكومة المملكة المتحدة من أجل مواجهة أي تأثير محتمل لتغير المناخ وتعزيز السياسات البيئية المستدامة، وذلك بدعم إضافي من وزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية في المملكة المتحدة[١٧].

---

(١٦) انظر www.reunion2008.eu.

(١٧) انظر www.fco.gov.uk.

٥٩ - وفي عام ٢٠٠٨، كانت جزر فرجن البريطانية ممثلة في الاجتماع الثامن عشر لمجلس إدارة الوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث، الذي عقد في انتيغوا وبربودا في أيار/مايو ٢٠٠٨[٤].

٦٠ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وقع زلزال قوي في جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وبورتوريكو المجاورة. وذكرت مصلحة المساحة الجيولوجية في الولايات المتحدة أن مركز الزلزال يبعد حوالي ٧٠ كيلومترا (٤٣ ميلا) عن شمال غرب أنيغادا الواقعة في جزر فرجن البريطانية وأن قوته بلغت ٦,١ بمقياس ريختر. وذكر المسؤولون المعنيون بالكوارث في جزر فرجن البريطانية أنه لم ترد تقارير عن وقوع أضرار أو إصابات جسيمة[١٨].

سابعا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء

ألف - منظومة الأمم المتحدة

٦١ - جزر فرجن البريطانية عضو منتسب في منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتتعاون اللجنة الوطنية لليونسكو مع منظمة اليونسكو في مجالات بناء المؤسسات والقدرات.

٦٢ - ووافقت حكومة الإقليم، خلال اجتماع المجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار الذي عقد في لندن يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر٢٠٠٨، على الموعد المحدد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ لتمديد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال تشغيل الأطفال واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعلى النظر في البدائل المتاحة للوفاء بالالتزامات الدولية بشأن الميول الجنسية[١٦].

٦٣ - ووقعت حكومة الإقليم في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، خطة عمل البرامج القطرية لليونيسيف للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، التي تعمل ضمن جملة أمور على تعزيز الاتفاق والتعاون على نحو متبادل من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٤].

(١٨) Associated Press، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

باء – المنظمات الإقليمية وغيرها من الشركاء

٦٤ – إن الإقليم عضو منتسب في الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي. وقد ذكر، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أن جزر فرجن البريطانية ستنضم إلى المشاورات، التي تجريها الدول الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي بشأن اقتراح إقامة اتحاد اقتصادي بحلول ٢٠٠٩[١٩]. وأعلن في هذا الصدد أن أمانة المنظمة شرعت في اتخاذ عدة مبادرات لوضع أنظمة دعم معززة للاتحاد المقترح، وتعد هذه المبادرة مشروعا تعاونيا يتم بالاشتراك مع المكتب دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابع لمنظمة العمل الدولية بهدف وضع وتنفيذ نظام لمعلومات سوق العمل خاص بمنظمة دول شرق البحر الكاريبي[٤]. والإقليم عضو مقترض في مصرف التنمية الكاريبي.

٦٥ – وترتبط جزر فرجن البريطانية بالاتحاد الأوروبي وإن لم تكن جزءا منه. والإقليم من الموقعين على اتفاقات يحصل بموجبها على مساعدة إنمائية من الاتحاد الأوروبي، على أساس الشراكات القائمة على عنصر الأداء.

٦٦ – وقد جرى تناول مسألة استمرار مجلس جزر فرجن المشترك في أداء مهامه خلال الزيارة التي قام بها السيد جون ب. ديجونغ، حاكم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة إلى جزر فرجن البريطانية في آذار/مارس ٢٠٠٧، عندما أكد التزامه بدعم استمرار المجلس في أداء دوره الحيوي في معالجة المسائل التي تهم الإقليمين[٢٠]. ومن المتوقع عقد اجتماع آخر لمجلس جزر فرجن المشترك في أوائل ٢٠٠٩.

ثامنا – مركز الإقليم في المستقبل

ألف – موقف حكومة الإقليم

٦٧ – يرد موقف حكومة الإقليم بشأن مركز جزر فرجن البريطانية في المستقبل في الفرع الثاني الذي يتناول المسائل الدستورية.

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة

٦٨ – قالت ممثلة المملكة المتحدة، في بيان أدلت به في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، بين جملة أمور أخرى، إن علاقة حكومتها بأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار

(١٩) انظر www.oxan.com، أوكسفورد أناليتيكا.

(٢٠) انظر http://www.governordejongh.com/news/archive/2007/03/031506-2.html.

تقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق كل إقليم في تقرير إن كان يريد الإبقاء على صلته بالمملكة المتحدة،حسب الاقتضاء. وأضافت أن حكومتها لا تعتزم فرض الاستقلال على تلك الأقاليم رغما عن إرادتها[٢١].

٦٩ - وأشارت إلى عدة عمليات استعراض دستوري أجريت بهدف وضع إطار دستوري حديث يعكس الظروف الخاصة لكل إقليم. واستكملت الأحكام المتعلقة بالحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان ودور الحاكم والساسة المنتخبين محليا. وقالت إن دعم حكومتها للأقاليم يركز على بناء القدرات والتنمية المستدامة، وأشارت إلى أن المملكة المتحدة تواصل العمل مع الأقاليم، حسب الاقتضاء، في مجالات من قبيل الشفافية السياسية والاقتصادية، والأمن، والحد من سرعة التأثر بالكوارث الطبيعية وغير الطبيعية وإدارة البيئة.

٧٠ - و في ورقة مؤرخة ٨ أيار/مايو ٢٠٠٨، موجهة إلى رئيس اللجنة الخاصة لتعميمها خلال الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ المعنية بإنهاء الاستعمار، التي عقدت في وقت لاحق من الشهر نفسه في باندونغ. حددت المملكة المتحدة مواقفها[٢٢]، استنادا إلى الكتاب الأبيض الذي صدر في عام ١٩٩٩ بعنوان ''شراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار''[٢٣]. وتناولت الورقة أيضا ما آلت إليه عمليات الاستعراض الدستوري المختلفة والتي أجريت في إطار الكتاب الأبيض.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٧١ - في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اعتمدت الجمعية العامة بدون تصويت القرارين ١٠٨/٦٣ ألف وباء، بناء على التقرير الذي أحالته اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة[٢٤] وما تلا ذلك من نظر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في الأمر (A/63/408). ويتعلق الجزء رابعا من القرار ١٠٨/٦٣ باء بجزر فرجن البريطانية. وعملا بفقرات منطوق ذلك الجزء، فإن الجمعية العامة:

---

(٢١) A/C.4/63/SR.2.

(٢٢) يمكن الاطلاع على البيان بأكمله على الموقع: http://www.un.org/depts/dpi/decolonization/regional_seminars_statements_08/united_kingdom.pdf.

(٢٣) ''شراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما رواء البحار''، كتاب أبيض عرضه وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث على مجلس العموم في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٩؛ وورد في مرفق الوثيقة A/AC.109/1999/1.

(٢٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٢٣ (A/63/23).

”١ - ترحب بالدستور الجديد لجزر فرجن البريطانية الذي بدأ سريانه في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وتلاحظ ما أعربت عنه حكومة الإقليم من ضرورة إدخال تعديلات طفيفة على الدستور في السنوات المقبلة؛

”٢ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير عمله فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

”٣ - ترحب بالجهود التي يبذلها الإقليم لكي ترتكز قاعدته الاقتصادية بشكل أكبر على الملكية المحلية وعلى قطاعات أخرى للخدمات المتخصصة غير قطاع الخدمات المالية؛

”٤ - تعرب عن تقديرها للجهود التي بذلت لمواصلة العمل الذي يضطلع به مجلس جزر فرجن المشترك بين الحكومتين المنتخبتين لجزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة لتعزيز التعاون بين الإقليمين المتجاورين.“